مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

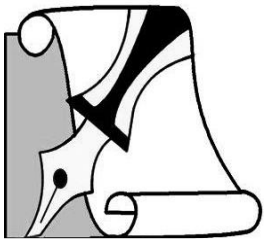

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

صمتت المنابر السياسية عن المواقف وتقلصت الأحداث الهامة على الساحة اللبنانية، خلال الأسبوعين الماضيين، لمصلحة الحملات الانتخابية وضجيج الانتخابات البلدية التي سرقت كلّ الأضواء، فانشغل الجميع: أحزاباً وعائلات وشخصيات ووسائل إعلام، بالحدث الانتخابي والتحضير له ومجرياته، مع انطلاق المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية يوم الأحد في ٢٠١٦/٥/٧، في دائرتي بيروت والبقاع.

١ . الاستحقاق الرئاسي:

غاب الاستحقاق الرئاسي إلى حدّ التلاشي، عن المشهد السياسي الداخلي في لبنان، ما خلا بعض التصريحات الداعية لانتخاب رئيس للجمهورية من هنا وهناك، وبعض المواقف والتسريبات حول مصير هذا الاستحقاق، حيث كشفت بعض المصادر عن أسباب ونتائج زيارة سعد الحريري للعاصمة الروسية بداية الشهر الفائت. فالحريري طلب من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين استخدام نفوذه لدى كلٍ من إيران وسوريا من أجل تسهيل انتخاب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية في لبنان؛ وتضيف المصادر أن بوتين الذي استقبل الحريري استقبال رؤساء الحكومات طلب من السفير الروسي في سوريا استطلاع الموقف السوري من الأمر، فالتقى السفير الروسي بوزير الخارجية السوري وليد المعلّم لهذه الغاية. إلاّ أن المعلّم أكد للسفير الروسي أن سوريا لا تتدخل في هذا الأمر، وأن القرار بهذا الشأن هو عند الأمين العام السيد حسن نصرالله، وأن سوريا وإيران متّفقتان على هذا الأمر. وقد أوحى التسريب الروسي لهذه المعطيات بأن الروس مستعدّون للعب دور إيجابي، وأن على الحريري أن يلجأ لمحاولة الاتفاق مع السيد نصرالله لإيجاد الحلول بدلاً من الذهاب إلى روسيا وفرنسا وغيرهما لطلب تدخلهما، لأن القرار الفعلي والحقيقي هو بيد السيد نصرالله. وبالتالي فإن مفتاح الحلّ والربط هو في الاستجابة لما يقوله إذا كان الحريري راغباً فعلياً في إيجاد الحلول للفراغ الرئاسي.

في هذه الأثناء تُجمع الأوساط المتابعة للاستحقاق الرئاسي أن سعد الحريري وبعد محاولته الفاشلة تلك، اقتنع بأن سليمان فرنجية لا يمكن أن يصل إلى رئاسة الجمهورية في ظلّ المعادلات القائمة محلّياً وإقليمياً. لذلك، بدأ . كما أشرنا في القراءة السابقة . بالتفتيش عن مخارج للمأزق القائم، الذي يعتبر الحريري أن استمراره يمنعه من الوصول إلى موقع رئاسة الحكومة؛ وهو الذي يعمل كلّ ما بوسعه للوصول إليه، لأنه يرى أن هذه العودة هي البوّابة الوحيدة له لحلّ مشاكله المالية والسياسية، خاصة تلك المتعلقة بأزمته السياسية مع النظام السعودي (أنظر فقرة خاصة عن العلاقة المتأزمة بين السعودية والحريري).

الأوساط السياسية المتابعة والمرجعيات الأساسية الفاعلة في البلاد باتت على قناعة بأن الاستحقاق الرئاسي دخل في مرحلة جمود طويلة الأمد، وأن لا انتخابات رئاسية في لبنان قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية، في

حين أن بعض هذه الأوساط تبدو أكثر تشاؤماً عندما تربط الانتخابات الرئاسية بالتسوية التي يتم الحديث عنها للأزمة السورية بين الولايات المتحدة وروسيا، والتي لا تبدو قريبة.

والحقيقة أن هذا الكلام ليس بعيداً عن الواقع، لأن عون ومن يؤيده ليسوا في وارد التراجع عن تأييده كمرشّح وحيد أو كممرّ إلزامي للانتخابات الرئاسية، في حين أن السعودية ومن معها، وبغطاء أو تفويض أميركي، ليسوا في وارد القبول بميشال عون رئيساً للجمهورية؛ وكلا الطرفين يعتبر أن المستقبل القادم قد يمكّنه من فرض شروطه في لبنان، وبالتالي فهو غير مستعجل لتقديم التنازلات.

وحدهم الفرنسيون يبدو أنهم يغرّدون خارج السرب، ويعتبرون أن من مصلحتهم المحاولة لإيجاد حلٍ ما للفراغ الرئاسي القائم، طامحين للعب دور في المنطقة من خلال لبنان، علماً أن كلّ محاولاتهم مع إيران والسعودية والأطراف اللبنانية قد باءت بالفشل. ولا يُتوقّع أن يحقّق الفرنسيون أية نتائج ملموسة في هذا المضمار، حيث أنه من غير المنطقي أن يتبرّع الإيراني وحلفاؤه، أو السعودي وحلفاؤه، أو الأميركي وحلفاؤه، بإعطاء الفرنسي أيّ انتصار في لبنان على حسابهم.

وتتحدث مصادر قريبة من السفارة الفرنسية في بيروت أن الرئيس الفرنسي هولاند سيُرسل مبعوثاً خاصاً له إلى لبنان في أواخر هذا الشهر لإجراء مباحثات حول الاستحقاق الرئاسي ومحاولة بحث الحلول الممكنة، في خطوة لا يبدو أنها ستؤدّي إلى نتائج إيجابية للأسباب المبيّنة أعلاه. وحده البطريرك الماروني بشارة الراعي يعوّل على المبادرة الفرنسية أو الجهود الفرنسية، حيث تقول المعلومات إنه التقى بعيداً عن الإعلام بسماحة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله. وفقاً لما نشرته جريدة الأخبار. لبحث الاستحقاق الرئاسي، على قاعدة أن الرئيس الفرنسي فرنسوا هولاند أبلغ الراعي أن فرنسا أجرت اتصالات مع الإيرانيين بهذا الشأن، وكان جوابهم أنهم لا يتدخلون في الشأن السياسي الداخلي للبنان، وأن القرار بهذا الشأن عند السيد نصرالله.

وأياً يكن جواب سماحة السيد للبطريرك الراعي في اللقاء المفترض الذي جمعهما، فإن السيد أكد في خطاب علني أقامته هيئة دعم المقاومة الإسلامية يوم الجمعة في ٢٠١٦/٥/٦، أن لا جديد في الملف الرئاسي، و«ما زلنا نسمع نفس المواقف والتصريحات. ومن يريد انتخابات رئاسية في لبنان، فعليه أن يعلم أن عليه أن يتكلم مع المعني المباشر بهذا الأمر (يقصد الجنرال عون). كما عليه أن يعلم أن من يُعرقل انتخابات الرئاسة هي السعودية التي ترفض المرشّح الطبيعي»، وعليه، فإن المطلوب التواصل مع المعنيّين الحقيقيين في هذا الاستحقاق للتوصل إلى نتيجة.

مراوحة الأمور في الاستحقاق الرئاسي في مكانها، وعدم حصول أيّ تقدّم بشأنها، أثبتته جلسة مجلس النوّاب التاسعة والثلاثون في ٢٠١٦/٥/١٠، والمخصّصة لانتخاب رئيس للجمهورية، حيث كانت كسابقاتها، لقاءً في

الفراغ، واستمراراً للفراغ الرئاسي، لأن النصاب النيابي لم يتحقق في ظلّ مقاطعة نوّاب عون وحزب الله وغالبية نوّاب ٨ آذار، باستثناء نوّاب حركة أمل.

٢ . الحوار الوطني والحكومة: تكرار المكرّر

لم تستطع الحكومة اللبنانية تخطّي السقف الأدنى لدورها، كحكومة تقوم بتسيير المرفق العام، دون القدرة على اجتراح الحلول، ووضع الخطط، وتشخيص الخلل، والعمل على إصلاح الفساد. والمدقّق ببيانات الحكومة في الجلستين المنعقدتين في الأسبوعين الفائتين، يدرك أن دورها لم يتجاوز مهمة تصريف الأعمال، وتأجيل الملفات الخلافية، وتوصيف المشكلات بدلاً من إيجاد الحلول لها، حتى غدا الوزراء أشبه بعامّة المواطنين، يشكون قصر ذات اليد وقلّة الحيلة. وهذا ما ظهر بوضوح في:

. عدم استجابة الحكومة لمطالبات النقابات العمّالية وهيئة التنسيق النقابية في موضوع زيادة الأجور، رغم إقرار الوزراء بهذا الحقّ منذ سنوات.

. تأجيل الحكومة مرّة تلو أخرى، لطرح المشكلة القائمة في جهاز أمن الدولة بين المدير العام للجهاز اللواء جورج قرعة ونائبه العميد محمد الطفيلي، مخافة أن تنفجر الحكومة من الداخل، نتيجة الحسابات الطائفية والمصلحية. وكلّ ما فعلته الحكومة في جلستها الأخيرة إقرار الحقّ للجهاز المذكور أسوة بالأجهزة الأمنية الأخرى، بالحصول على (داتا) الاتصالات، وإبقاء الخلافات الإدارية والمالية والتنفيذية على حالها.

. استمرار الحكومة في تسويف الفضائح المتنقلة: من ملف الاتصالات إلى شاطئ الرملة البيضاء، وعدم اتخاذ القرار الحاسم والواضح ببسط سلطة الدولة واسترجاع أموالها المسروقة في هذه الملفات.

. يُضاف إلى ذلك أن الحكومة اللبنانية الحالية لا تزال تغرّد خارج مصلحة مواطنيها. فهي لم تفعل شيئاً لحماية مواطنيها من العقوبات الأميركية المفروضة من قِبل الولايات المتحدة الأميركية. والمستغرب أن الحكومة لا تمتلك رؤية واضحة: سياسياً أو مالياً، في هذا الملف، وهي غير مبالية بحربٍ أميركية حقيقية تجري على أرضها وضدّ مواطنيها.

أما فيما يتعلّق بجلسات الحوار الوطني، فإن الجلسة الأخيرة للحوار الوطني، في ٢٠١٦/٥/١٠، كانت جلسة فولكلورية شكلية، تمّ التأكيد فيها على المؤكد، والمتمثّل بضرورة استمرار الحوار الوطني والإشادة بإيجابية الانتخابات البلدية في مرحلتها الأولى في محافظتي بيروت والبقاع، والدعوة لاستمرار الإيجابية والاستفادة منها في المراحل المتبقية من هذه الانتخابات؛ علماً أن أطراف الحوار الوطني، وهم رؤساء الكتل النيابية في مجلس النوّاب الممدّد له، كان عليهم أن يُرسلوا رسالة اطمئنان للمواطن اللبناني، على الأقل لجهة تأكيد أن الانتخابات البلدية تفتح الباب أمام تجديد الحياة السياسية من خلال بحث تقصير مدّة ولاية المجلس النيابي

الممدّد لـه، والدعوة لانتخابات نيابية قد تفتح الباب أمام انتخابات رئاسية وانفراجات في المشهد السياسي اللبناني، على قاعدة أن الانتخابات البلدية أثبتت إمكانية إجراء الانتخابات النيابية، لوجستياً وأمنياً وسياسياً.

٣ . الدور الغربي في لبنان تزخيمٌ لمواجهة إيران وروسيا

قرار العقوبات المالية والاقتصادية على حزب الله أرادته أميركا ذراعاً لتكبيل الحزب الذي يشكّل . وفقاً لمفهومها . ذراعاً عسكرياً لإيران هو الأقوى في المنطقة، وحليفاً استراتيجياً لروسيا في سوريا، وفيلقاً عسكرياً متقدّماً لدول الممانعة ومحور المقاومة بوجه «إسرائيل» والنفوذ الأميركي في لبنان والمنطقة. هذا القرار يهدف إلى محاصرة الحزب وإعاقة عمله ومحاولة لتخفيف منابع دعمه المالي كونه العائق الأساس بوجه أميركا و«إسرائيل» خصوصاً، والغرب عموماً، في السيطرة على لبنان، وكونه حجر العثرة الأساس الذي أعاق في العام ٢٠٠٦، ومنذ العام٢٠١١ في سوريا المشروع الأميركي . الإسرائيلي لتفتيت المنطقة وإعادة تركيبها وفقاً لما بات يُعرف بالشرق الأوسط الجديد.

وصحيح أن تنامي الإرهاب في سوريا والعراق أدّى إلى تغييرات جوهرية في استراتيجيات أميركا والغرب تجاه حزب الله ولبنان والمنطقة، خاصة لجهة المخاوف الأمنية من انتشار الإرهاب غرباً والتغيّرات الديموغرافية التي تحدث نتيجة اللجوء السوري الذي أربك الغرب عموماً وأوروبا خصوصاً، إلاّ أن حزب الله بقي عدواً مركزياً لأميركا و«إسرائيل»، وحتى لبعض الدول الأوروبية، لأنها تجد فيه مشروعاً استراتيجياً خطيراً على نفوذها ومصالحها من جهة، وسنداً لروسيا وإيران من جهة ثانية.

أمام هذا الواقع وجدت الولايات المتحدة الأميركية نفسها مضطرّة لمواجهة ناعمة بكلّ وسائل الحرب الناعمة مع حزب الله في لبنان، وهي في الحقيقة مواجهة مع سوريا وإيران وروسيا في الوقت نفسه.

لذا، نجد أن ثمّة دوراً غربياً وأميركياً متزايداً في الآونة الأخيرة على الساحة اللبنانية، وهو ما تؤكده:

. مصادر ديبلوماسية غربية في بيروت.

. زيارات المسؤولين الغربيين المتزايدة في الآونة الأخيرة لبيروت.

. الاهتمام العربي بالجيش اللبناني ودعمه.

. زيارات المسؤولين العسكريين والأمنيين والاقتصاديين الأميركيين لبيروت.

ـ الاهتمام الأميركي والبريطاني تحديداً بالإمساك بالحدود اللبنانية . السورية شيئاً فشيئاً، من خلال طائرات الاستطلاع الأميركية التي يُشرف عليها فريق عسكري أميركي، وأبراج المراقبة البريطانية التي يتم نشرها على طول الحدود اللبنانية . السورية بإشراف بريطاني مباشر.

. محاصرة حزب الله مالياً بالعقوبات الأميركية.

لكن الأوروبيين والأميركيين يدركون جيّداً قدرات حزب الله في لبنان وسوريا. لذا يعمدون إلى ملاعبته ومواجهته بحرب باردة وناعمة تهدف إلى تجفيف منابع دعمه، وتقليب بيئته عليه، وفكّ ارتباط حلفائه به، دون الدخول معه في مواجهة مباشرة. وكلّ ذلك يتمّ وضعه في إطار مواجهة الدور الإيراني المتصاعد في المنطقة، خاصة بعد الاتفاق النووي.

وصحيح أن الإدارة الأميركية أطلقت يد السعودية في حصار حزب الله وملاحقته ومحاصرة إعلامه، إلاّ أنها لم تُعطِ الضوء الأخضر للسعودية بتفجير الأوضاع الأمنية أو السياسية أو الاقتصادية في لبنان بوجه الحزب على نطاق واسع. فأميركا تفضّل الحرب الطويلة الأمد ضدّ الحزب في لبنان، لأنها تدرك أن الوقت ليس وقت الرعونة السعودية والحرب التقليدية مع حزب الله، الذي ما زال قادراً على قلب الطاولة على الجميع وخلط الأوراق وإلزام الكلّ بما يريد في حال كان الاحتكام للسلاح.

وفي هذا السياق، تتحدث المصادر الديبلوماسية والإعلامية في لبنان عن قيام السفارة الأميركية في بيروت بزيادة عدد الطاقم الديبلوماسي والأمني والإعلامي والسياسي العامل في لبنان، نظراً إلى زيادة دور السفارة الأميركية في متابعة الأوضاع في لبنان والمنطقة، خصوصاً التطوّرات السورية وانعكاساتها على الوضع اللبناني من جهة، ونظراً للدور الروسي والإيراني المتنامي على حساب أميركا وحلفائها في المنطقة من جهة ثانية.

وتضيف المصادر عينها أن من أهداف زيادة دور المؤسسات والسفارات الأميركية والغربية في لبنان هو:

١ . مواجهة احتمالات تزايد الدور الإيراني ودور حزب الله في لبنان والمنطقة بعد توقيع الاتفاق النووي.

٢ . ملء الفراغ الحاصل بسبب تراجع الدور الخليجي وتوقف المساعدات التي كانت تقدّمها دول الخليج، لا سيّما السعودية، للمؤسسات اللبنانية الرسمية أو الأهلية الحزبية أو الطائفية على الصعد كافة.

٣ . مواجهة الدور المتنامي والمتصاعد لحزب الله محلّياً وإقليمياً، خاصة بعد التطوّرات الأخيرة التي شهدتها الساحة السورية لمصلحة النظام، وفشل السعودية في فرض شروطها في الحرب على اليمن.

٤ . منع الروس من القدرة على استثمار ما يحقّقونه في سوريا، نفوذاً وتأثيراً على الساحة اللبنانية.

٥ . ازدياد المخاوف من أن يكون لبنان منطلقاً لهجرة المزيد من النازحين السوريين واللاجئين الفلسطينيين إلى أوروبا، في حال لم يتمّ مساعدة لبنان على استيعاب هؤلاء، الأمر الذي يفسّر زيادة الاهتمام الغربي، وكثافة الزيارات لمسؤولين غربيين وأُمميّين، وإطلاق الوعود بالقروض والمساعدات للدولة اللبنانية تحت عنوان أساسه التمكين من استيعاب اللاجئين وتأمين احتياجاتهم، وتحقيق استقرارهم في هذا البلد لمدة طويلة!

٦ . تخوّف أوروبا خصوصاً، والغرب عموماً، من تحوّل لبنان إلى مركز انطلاق وعمل للمجموعات الإسلامية المتشدّدة المعتنقة للفكر الإرهابي التكفيري، كبديل عن الساحة السورية التي يتلقى فيها هؤلاء ضربات موجعة،

خاصة في الآونة الأخيرة. فلبنان . وفقاً للمخاوف الغربية . مؤهّل لأن يكون قاعدة انطلاق وانتقال لهذه المجموعات إلى دول أخرى في أوروبا والمنطقة.

إن هذه الحسابات الغربية هي التي تدفع بالدول الغربية إلى زيادة الاهتمام بلبنان، وتكثيف الزيارات له، وتزخيم المساعدات العسكرية والأمنية لجيشه وقواه الأمنية، وتفعيل الهبات أو القروض المالية والاقتصادية لحكومته وهيئات المجتمع المدني فيه. وهذا ما كنّا قد حلّلناه في قراءاتنا السياسية السابقة التي تناولت زيارات المسؤولين الغربيين والمساعدات الأمنية والعسكرية والاقتصادية والمالية للبنان.

وفي هذا السياق أيضاً، تشير المصادر الديبلوماسية الغربية في لبنان، إلى أن المسؤولين الأميركيين أبلغوا القيادات العسكرية والأمنية والسياسية في لبنان . سواء خلال الزيارات الأخيرة أو خلال زيارة الوفد النيابي اللبناني لواشنطن في شباط الماضي، أو خلال مشاركة وفد عسكري لبنان في مؤتمر لمكافحة الإرهاب في الكويت نهاية شباط الماضي أيضاً، أو خلال لقاء قائد المنطقة الوسطى للجيوش الأميركية مع قائد الجيش اللبناني العماد جان قهوجي في آذار الماضي . أن الولايات المتحدة الأميركية مستعدّة لتقديم كلّ ما يحتاجه لبنان من مساعدة ودعم لحماية الحدود الشمالية والبقاعية، وتقديم منها ما يحتاجه الجيش اللبناني لمواجهة خطر الإرهاب على حدوده وفي داخله. وقد تمّ بالفعل البدء بتطبيق هذه الوعود من خلال تدفق الأسلحة والذخائر المستمرّ من الولايات المتحدة للجيش اللبناني، وهذا ما تسعى بريطانيا وفرنسا للقيام به أيضاً.

انطلاقاً ممّا سبق تؤكد المصادر الإعلامية والديبلوماسية وحتى مصادر الجيش اللبناني، أن لبنان أصبح بشكّل أحد أبرز الاهتمامات الأميركية والغربية في هذه المرحلة، تحت عناوين شتّى، أبرزها أن الدول الغربية لن تترك لبنان لقمة سائغة لإيران وروسيا وحزب الله، كما أنها لن تسمح للإرهاب بالتمركز فيه.

٤ . الحريري المأزوم... يجد الأيدي المنقذة:

لا أحد يستطيع أن يجزم بحقيقة واضحة وبيّنة لما يحدث مع سعد الحريري، على مستوى وضعه المادّي وعلى مستوى علاقته بالمملكة السعودية. كما أنه لا أحد قادر على التنبّؤ بما يمكن أن يكون عليه مصير الحريري على كلّ المستويات. فمنذ عودة الحريري إلى لبنان في ١٤ / شباط/ ٢٠١٦ وبقائه فيه، وإبداء استعداده للبقاء الطويل، لا بل عدم مغادرته لبنان إلاّ في زيارات قصيرة، والتكهنات بشأن عودته وأسبابها ومصير الحريري وعلاقاته بالسعودية تتوالى من كلّ حدبٍ وصوب، سياسياً وإعلامياً، دون أيّ مدد مالي سعودي، وأن السعودية أعطت الحريري الأوامر بالعودة لمقارعة حزب الله وإثبات وجوده في وجه الحزب، في ظلّ الحرب السعودية المفتوحة على الحزب، والتي تزامنت مع عودة الحريري. كما أن الثابت أن السعودية ربطت أية مساعدات مالية للحريري بقدرته على إثبات وجوده وفعاليته في المهام التي أوكلت له، والتي كانت سبباً في عودته.

انطلاقاً من ذلك، نجد أن سعد الحريري يجهد لإثبات قدرته على الإمساك بالساحة السنّية من جهة، ومواجهة نفوذ حزب الله وإيران في لبنان من جهة ثانية، طمعاً ورغبة في إرضاء أسياده في السعودية. إلاّ أن الحريري في الحقيقة . وهذا ما يراه السعوديون أيضاً . لم يفعل شيئاً ملموساً حتى الآن، وكلّ ما قام به هو مجرّد كلام وخطب وتخبّط، وعدم قدرة على فرض معادلات جديدة. لذا، يراهن الحريري على الانتخابات البلدية القادمة لتحقيق نتائج تخوّله أن يقدّمها للسعوديين على أنه القائد السنّي الأقوى والممثّل للشارع السنّي، لتكون بمثابة أوراق اعتماد جديدة له عند المملكة المتعبة وأمرائها المشغولين في صراعات النفوذ مع إيران، من اليمن إلى سوريا فالعراق... إلخ.

لكن، وبغضّ النظر عمّا يستطيع الحريري تحقيقه، سواء في الانتخابات البلدية أو مواجهة حزب الله، فإن علاقات الحريري المتأزّمة مع أمراء المملكة، خاصة ولي العهد محمد بن نايف وولي ولي العهد محمد بن سلمان، إضافة إلى أزمات الحريري المالية وملفات الفساد التي تلاحقه، ستشكّل محطات أساسية في مستقبل الحريري السياسي ومصير علاقته بالسعودية، على الرغم من أن نتائج الانتخابات البلدية الجارية في حال أتت لصالح الحريري، كما هو حال نتائج الانتخابات في بلدية بيروت، فإنها ستجدّد «شباب» سعد الحريري السياسي، وستمكّنه من تقديم أوراق اعتماده من جديد للسعوديين والدول المعنيّة بلبنان على أنه زعيم السنّة في لبنان، الأمر الذي سيُحتّم على هؤلاء التعاطي مع الحريري انطلاقاً من حجم وطبيعة تمثيله.

إن المدقّق في أوضاع الحريري وتياره يدرك حجم الأزمة أو المأزق المالي الذي يعيشه، بدءاً من إفلاس شركة (سعودي أوجيه) مروراً بتوقف الحريري منذ أشهر عدّة عن دفع المستحقات المالية للعاملين في تيار المستقبل ومؤسساته، وصولاً إلى الحديث المتزايد عن بدء الحريري ببيع شركاته التي ورثها عن أبيه، ومن أبرزها (أوجيه تلكوم) في تركيا، وشركة الألماس في روسيا وغيرها. وكلّ ذلك نتيجة توقف السعودية عن مدّ الحريري بالمال السياسي، الذي كان عنصر القوة الأساسية للحريرية السياسية منذ بدايتها في العام ١٩٨٤، عبر مساعدات إغاثية وغذائية ومالية ومنح دراسية استُثمرت لاحقاً في إنتاج الحريرية السياسية. لكن ثمّة أسئلة جوهرية هنا: ما هي الأسباب التي دفعت بالسعودية للتخلّي المالي عن حليفها الدائم في لبنان؟ وإلى أيّ مدىً يمكن للسعودية الاستمرار في هذه السياسة؟

في الحقيقة لا يمكن الجزم بحقيقة الأسباب بشكل قطعي، لكن مجموعة من الأسباب سيقت على أنها قد تكون المبرّرات لهذه السعودية من أبرزها:

١ . خيانة الحريري للأمانة وسرقته لأموال طائلة دفعتها السعودية لمشاريع وهمية في لبنان والسعودية على حد سواء.

٢ . تعرّض الحريري لأركان في المملكة أمام لجنة التحقيق الدولية في اغتيال والده، في الأشرطة التي بثّتها قناة (الجديد) في العام ٢٠٠٩ فيما بات يُعرف باسم «الحريري ليكس»، حيث وصف ولي العهد السعودي الحالي محمد بن نايف بالدموي والجزّار.

٣ . ضعف الحريري وإخفاقاته المتكرّرة عن ترجمة سياسات وطموحات السعودية في مواجهة حزب الله، ابتداءً من إسقاط حكومته في العام ٢٠١٠ وصولاً إلى غيابه الكلّي عن الساحة اللبنانية.

٤ . تهشّم صورة الحريري كرجل ناجح، من خلال الفشل السياسي والمالي والأزمات التي عانتها شركاته في السعودية، والتي جعلت السعودية لا تثق بقدرته على تنفيذ مشروعها السياسي في لبنان.

انطلاقاً من كل هذه الأسباب وربما غيرها، إضافة إلى أسباب موضوعية تتعلق بالسعودية ذاتها، أتت أزمة الحريري السياسية والمالية الواضحة مع السعودية، والتي بلغت حدود عدم زيارة الحريري للسعودية منذ ١٤ شباط ٢٠١٦ للسعودية إلاّ مرّة واحدة، قيل إنه خصّصها لتسوية أزمة (سعودي أوجيه) مع المصارف والحكومة في السعودية. كما أن من دلالات أزمة الحريري مع السعودية أنه للمرّة الأولى منذ وفاة والده يعمد إلى إحضار زوجته وأولاده إلى بيروت للإقامة معه.

أما عن مدى استمرار الأزمة مع السعودية، فيبدو أن الحريري نفسه لا يعرف إلى أيّ مدىً زمني يمكن أن تستمر. لكن الثابت أن السعوديين أرغموا الحريري على العودة للاستقرار في لبنان، واضعين إياه أمام أمر واقع. طالبين منه إعادة إثبات ذاته والإمساك بالشارع السنّي، حتى يعيدوا إليه المكتسبات السابقة أو بعضها على الأقل، لذلك، نجد أن الحريري استمات لإعادة إثبات وجوده ونفوذه واستعادة حجمه، والذي يبدو أنه قد نجح إلى حدٍ ما في تحقيقه، والذي يبدو أيضاً أنه يجد في التركيبة السياسية اللبنانية خير معين لتحقيق ذلك. فالتحالف العريض الذي اصطفّ إلى جانب سعد الحريري في انتخابات بيروت البلدية هو الذي مكّن الحريري من إعادة صناعة ذاته، وإثبات دوره وتمثيله... وما يُثبت ذلك أمران:

١ . أن كلّ المتناقضات السياسية اجتمعت بقدرة قادرة في لائحة «البيارتة» البلدية المدعومة من سعد الحريري.

٢ . أن كلّ الأطراف السياسية تغاضت بشكل لافت وغير مبرّر عن فضائح كبيرة تناولت الحريري في الآونة الأخيرة، كانت كفيلة بإسقاط زعماء في بلد غير لبنان. وأهم هذه الفضائح:

. فضيحة تبييض الحريري لأموال شبكات تجارة المخدّرات بين أميركا اللاتينية وأوروبا وبيروت (وهذا ما أشرنا له في القراءة السياسية للنصف الأخير من نيسان ٢٠١٦).

. فضيحة وثائق (بنما ليكس) التي عرضتها قناة (الجديد) بداية الشهر الحالي، والتي بيّنت أن الحريري يعتمد على شركات وهمية للتهرّب الضريبي في جُزر الكاريبي وأماكن أخرى من العالم.

. فضيحة امتلاك الحريري لشاطئ الرملة البيضاء ومحاولاته الملتوية، بالتآمر مع رئيس بلدية بيروت بلال حمد والمتموّل وسام عاشور، لحرمان الفقراء في بيروت من شاطئهم الوحيد في العاصمة، أو محاولة بيع هذا الشاطئ بأسعار خيالية لبلدية بيروت إنقاذاً للحريري مالياً على حساب بيروت وفقرائها.

انطلاقاً من ذلك، فإن زعامة الحريري المترنّحة، تجد من «ينقذها دائماً من السقوط. وعلى رأس المنقذين لزعامة الحريري الطبقة السياسية الفاسدة في لبنان والتي تحالفت معه في بيروت، إضافة إلى أن حزب الله لا يُبدي حماسة في إلغاء أو لنقُل تحجيم دور الحريري في المعادلة السياسية الداخلية لحسابات خاصة بالحزب ونظرته للشريك السنّي في الوطن. فالحريري أياً يكن، هو في نظر الحزب وتقييمه خيرٌ بألف مرة من التطرّف السنّي المتمثّل بداعش والنصرة والقاعدة... كلّ هذه الأمور ستدفع بالسعودية يوماً إلى إعادة الدعم والتبنّي الكامل للحريري، ولا نظنّه بعيداً نظراً لحاجة السعودية له في لعب دور في وجه حزب الله ومعادلات المنطقة، سواء استمرّ الجرح السوري النازف أو توقّف.

٥ . ملف الإنترنت غير الشرعي.. تابع:

رفع الجميع سقف التوقعات في شأن ما يمكن أن يتوصّل إليه ملف الإنترنت غير الشرعي، فتحدث وزير الاتصالات بطرس حرب ورئيس لجنة الاتصالات النيابية حسن فضل الله عن اختلاس للمال العام وهدر وتجاوز صلاحيات ورؤوس كبيرة متورّطة وعمالة مع «إسرائيل» وتخابر دولي غير شرعي... إلخ. إلاّ أن الرؤوس الحامية هدأت وسكنت، ولم تستطع كلّ التصريحات والمرجعيات والأجهزة الأمنية والقضائية الوصول في الملف إلى تلك الرؤوس الكبيرة المتورّطة، وأصبح الملف محصوراً بتجاوز صلاحيات هنا، واستجرار إنترنت غير شرعي من شركات شرعية هناك، وغابت كل الاتهامات السابقة... هكذا بسحر ساحر هدأت المنابر، وانقلبت الأحداث، فأصبح عبد المنعم يوسف متّهماً في الملف الذي قِيل إنه كان هو السبب الأول في فتحه (وهذا ما كنّا قد بيّناه قبل شهرين في قراءة سابقة، كون عبد المنعم يوسف فتح ملف فساد في هذا المكان ليغطّي ويدعم فساداً آخر في مكان آخر).

حملة وليد جنبلاط وفريقه على عبد المنعم يوسف ساعدت في جعل الأخير متّهماً ومشتبهاً به في كلّ التهم السابقة في ملف الإنترنت غير الشرعي، فاستجاب سعد الحريري وتيار المستقبل لضغوط جنبلاط، ورفع الغطاء جزئياً عن يوسف، حيث أكد الحريري أنه إذا كان يوسف متورّطاً فاقطعوا رأسه، لكنه في الوقت نفسه ترك مهمة الدفاع عنه لفؤاد السنيورة ووزير الاتصالات بطرس حرب!

عبد المنعم يوسف الذي يتصرّف كالحرباء، لم يترك خلفه ما يدينه جُرمياً. لذلك، عندما طلب القاضي سمير حمّود «مدّعي عام التمييز» من القاضي علي إبراهيم «المدّعي العام المالي» الإذن بملاحقة يوسف، لم يجد

ما يدين يوسف في الملفات والمستندات المقدّمة، فعمد إلى طلب الإذن من وزير الاتصالات ملاحقة يوسف بتهمة الإهمال الوظيفي... وهذا ما حصل بالفعل. إلاّ أن يوسف، وللصدفة المريبة حقاً، كان خارج البلاد عند طلب القضاء المختصّ الاستماع له، وأرسل كتاباً مدعوماً بالتقارير الطبّية أنه تعرّض لأزمة قلبية وهو يعالج في إحدى مستشفيات باريس، فتمّ تأجيل موعد مثوله أمام القضاء المختصّ إلى ما بعد ٢٠ أيار الجاري...

لكن من الغباء تصديق أن يوسف يعاني من أزمة قلبية، وهو من الذين أصابوا الوطن والمواطن بأزمات قلبية مرّات عديدة، نتيجة الأداء والفساد المنظّم في قطاع الاتصالات والإنترنت، الذي يُعتبر في لبنان من الأغلى في العالم، بسبب الاحتكار وغياب الدولة وشبكاتها لصالح الشركات الخاصة، وخصوصاً في مجال الإنترنت؛ وكل ذلك بفضل سياسة عبد المنعم يوسف في إدارة القطاع منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضي. وما يؤكد ذلك أن قناة (الجديد) في تقرير لها بعد يومين من تأجيل مثول يوسف أمام القضاء اللبناني، أكدت أن يوسف بخير ولم يتعرّض لأيّ عارض صحّي، وأنه موجود في الرياض وليس في باريس.

أما لماذا رفِع الغطاء «الجزئي» من تيار المستقبل عن عبد المنعم يوسف، فإن البعض يذهب إلى جديّة التيار في رفع الغطاء عنه. لكن الوقائع من جهة، والتّهم الموجّهة ليوسف من جهة ثانية، تدلاّن على أن الإذن بملاحقة يوسف الهدف منه إثبات براءة هذا الرجل وليس اتهامه. فالاتهام الواسع له لا تبدّده إلاّ براءة رسمية بختمٍ قضائي.

٦ . الانتخابات البلدية ونتائجها الانتخابية والسياسية:

فرضت المساعدات الدولية للبنان إجراء الانتخابات البلدية. فالمجتمع الدولي حذّر من خسارة لبنان لهذه المساعدات والهبات الممنوحة للبلديات والحكومة لمواجهة أزمة النزوح السوري، ما لم تُجرَ الانتخابات البلدية في موعدها، لأن البرلمانات الأوروبية ترفض إعطاء مثل هذه الهبات والمساعدات والقروض إلاّ لبلدان ديمقراطية وهيئات بلدية منتخبة!

وبغضّ النظر عن نتائج الدورة الأولى من الانتخابات البلدية في العاصمة بيروت، فإن مجرّد إجراء هذه الانتخابات، ستكون له آثار غير متوقعة على الواقع السياسي في لبنان من زاويتين اثنتين:

الأولى: رسْم الأحجام السياسية للأطراف، وترسيخ التحالفات القائمة في هذه الانتخابات البلدية . غالباً . لا يمكن أن يتحدّد بشكل نهائي إلاّ في الانتخابات النيابية المقبلة، حيث أن انتصار التيار الوطني الحرّ والقوّات اللبنانية في تحالفاتهما البلدية على سبيل المثال سيعزّز التحالف البلدي بين الفريقين ويقوّي الثقة بينهما في الانتخابات النيابية.

ثانياً: سيضع نجاح هذا الاستحقاق الحكومة اللبنانية والأحزاب السياسية والقوى الأمنية اللبنانية، أمام معادلة بسيطة لا يمكن الهروب منها، ومفادها أن إجراء الانتخابات البلدية بنجاح يفتح الباب على مصراعيه لإجراء الانتخابات البلدية. وبالتالي فإن الاستمرار بتأجيلها لدواعٍ أمنية سيصبح تفاهة لا تنطلي على أحد، إلى درجة أن بعض المحلّلين والمراقبين والسياسيين باتوا يعتبرون أن نجاح الانتخابات البلدية سيجعل المجلس النيابي فاقداً للشرعية، كون دواعي تأجيل الانتخابات النيابية لم تعُد موجودة بالدليل القاطع.

جرت المرحلة الأولى من الانتخابات في محافظتين بيروت والبقاع في ظلّ فسيفساء من التحالفات الغريبة والمتناقضة، إلاّ أن المفاجآت في نتائج هذه الانتخابات كانت نادرة باستثناء بلدتي بريتال وعرسال وجب جنين.

***التحالفات الانتخابية:**

. حزب الله تحالف مع حركة أمل في الغالبية العظمى من البلدات، باستثناء بلدات قليلة، كبريتال التي انسحبت «أمل» من تحالفها مع حزب الله في هذه البلدة، في محاولة منها لاستمالة جماعة الشيخ صبحي الطفيلي الذين يخوضون المعركة بوجه حزب الله.

ـ حركة أمل تحالفت مع تيار المستقبل في بيروت، في إطار تحالف حزبي واسع ضمّ الأحزاب المسيحية الأربع الأساسية (التيار الوطني الحر والقوات والكتائب والطاشناق) مع تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي، في حين رفض حزب الله الانضمام إلى هذا التحالف في بيروت تاركاً الحريّة لناخبيه، في موقف يعكس رؤية ثلاثية الأبعاد عند حزب الله. فهو لا يريد أن يكون شريكاً للحريري الملطّخة يداه بالفساد المالي والسياسي، ولا يريد أن يكون سبباً في إسقاط الحريري؛ لذلك لم يوجّه ناخبيه نحو اللائحة المنافسة. ولا يريد الحزب أيضاً أن يضع بين يدي الحريري سلاحاً يُجيّش به الأحاسيس المذهبية في هذه المرحلة بالذات إذا ما ذهب الحزب لدعم أيّ لائحة منافسة للحريري.

ـ تحالف سعد الحريري في البقاع مع عبد الرحيم مراد في غالبية البلدات البقاعية السُنّية، ومع الجماعة الإسلامية ومراد في بعض البلدات الأخرى، وخاض تيار المستقبل الانتخابات البلدية في بعض البلدات البقاعية بلوائح مستقبلية بالتحالف مع مرشّحين من العائلات، مثل عرسال وجب جنين وبدنايل وسعدنايل التي خسرها كلّها لمصلحة اللوائح المنافسة.

ـ أما في المناطق الدرزية في قضاء راشيا، فقد فازت اللوائح المدعومة من وليد جنبلاط، والتي كانت في مواجهة عائلات وأحزاب أخرى كالقومي السوري، وجماعة الوزير السابق فيصل الداوود.

ـ أما أكثر المناطق غرابة في تحالفاتها، فكانت مدينة زحلة التي شكِّلت فيها ثلاث لوائح: الأولى لائحة الأحزاب المسيحية (القوات اللبنانية، التيار الوطني الحر، والكتائب)، والثانية لائحة الكتلة الشعبية التي تتزعمها أرملة الوزير السابق إيلي سكاف، الذي يشكّل الزعامة التقليدية في زحلة بقوة المال والمصالح التي يمتلك القدرة على استخدامها لمصالحه السياسية، وقد ترك الحريري الحرّية لأتباعه في الاقتراع، مع غمز بالتصويت لصالح لائحة سكاف، الأمر الذي يعكس استمرار الخلاف بين الحريري وحلفائه المسيحيين في الآراء والتوجهات، خاصة القوات اللبنانية، ويعكس أيضاً ازدواجية في المعايير والتحالفات، حيث تحالف الحريري مع القوات في بيروت ولم يرضَ التحالف معهم في زحلة! لكن المدقّق في خفايا الأمور يدرك أن الحريري تحالف مع «القوات» في بيروت لحاجة الطرفين لهذا التحالف، ولم يتحالف معها في زحلة لأنه أراد تسليف آل سكاف موقفاً لا يُغني ولا يُسمن لاستثمار هذا الموقف في الانتخابات النيابية القادمة. أما حزب الله، فقد وجد مصلحة في توزيع أصواته على أعضاء التيار الوطني الحر في لائحة الأحزاب وعلى أعضاء لائحتي سكاف وفتوش مناصفة، حيث أعطى ثمانية أعضاء في كلٍ من اللائحتين.

***نتائج الدورة الأولى من الانتخابات (قراءة موضوعية):**

ـ محافظة بيروت: استطاعت اللائحة المسمّاة (لائحة البيارتة) تحقيق الفوز بكامل أعضائها الـ٢٤ في الانتخابات البلدية لمدينة بيروت، والمدعومة بشكل أساسي من تيار المستقبل وتحالف الأحزاب: حركة أمل، الحزب التقدمي الاشتراكي، الكتائب، القوات اللبنانية، التيار الوطني الحر، وحزب الطاشناق، بفارق ٧٠٠٠ صوت عن الأول في اللائحة المنافسة «بيروت مدينتي»، والتي تمثّل ما يُسمّى المجتمع المدني، مع نسبة تصويت بلغت عشرين بالمئة فقط.

وصحيح أن الانتخابات تُقاس بالنتائج، إلا أن انتخابات العاصمة أفرزت دلالات سياسية وانتخابية غاية في الأهمية، من أبرزها:

١ . نسبة تصويت متدنيّة لصالح لائحة المستقبل، رغم قيادة الحريري بنفسه للحملة الانتخابية وجولاته المكّوكية في الأحياء البيروتية والمرجعيات الدينية الإسلامية والمسيحية عشيّة الانتخابات، وتحالفه مع الأحزاب الإسلامية والمسيحية الوازنة والمشكّلة للسلطة السياسية والحكومة الحالية باستثناء حزب الله.

٢ . لائحة الحريري لم تحصل على أكثر من ٨,٨% من إجمالي أصوات أهالي بيروت الذين يحقّ لهم الاقتراع.

٣ . فوز لائحة الحريري على لائحة (بيروت مدينتي) المدعومة من المجتمع المدني جاء باهتاً، حيث حصلت لائحة الحريري على ما يقارب ٥٢% من أصوات المقترعين، ولائحة (بيروت مدينتي) على ما يقارب ٤١%

من أصوات المقترعين، وشربل نحّاس ولائحته على ٧% من أصوات المقترعين. وفي عملية حسابية بسيطة يمكن القول إن اتحاد وتحالف اللائحتين مع حزب الله المقاطِع لهذه الانتخابات، فيما لو حدث، كان سيؤدّي إلى سقوط لائحة الحريري البلدية، وضرب كلّ مستقبله السياسي.

٤ . بيّنت المعطيات المتوفرة أن الرأي العام المسيحي بشكل عام، والتيار الوطني الحر بشكل خاص، غير راضٍ على التحالف الانتخابي مع الحريري في بيروت. لذلك، ساد التشطيب المشهد الانتخابي في الأوساط المسيحية من العاصمة؛ بعض هذا التشطيب كان عفوياً، وبعضه الآخر كان منظّماً، قاده مسؤولون بارزون، مثل القيادي في التيار الوطني الحر زياد عبس، الذي عمِل بشكل مكشوف على تشطيب أعضاء في (لائحة البيارتة)، الأمر الذي دفع التيار الوطني الحر لتحويله إلى المحكمة التنظيمية في التيار.

٥ . كان لافتاً انعكاس الأزمة المالية لتيار المستقبل على الانتخابات البلدية في العاصمة والبقاع، حيث تحدثت وسائل الإعلام عن أن التيار امتنع عن تقديم وجبات الطعام للقوى الأمنية أو رؤساء الأقلام الانتخابية في المناطق كما كان يفعل في السابق.

٦ . ستنعكس نسبة التصويت المدنية في بيروت، وانخفاض نسبة المصوّتين لصالح تيار المستقبل من ٦٤% من المقترعين في الدورات السابقة إلى ٥٢% في الانتخابات الأخيرة، ومن ١٣% من نسبة إجمالي أصوات أهالي بيروت المقترعين إلى ٨,٨%، على معنويات التيار وحساباته الانتخابية في الانتخابات النيابية القادمة حين إجرائها. كما ستنعكس هذه الأرقام ارتفاعاً في معنويات خصوم (المستقبل) السياسيين، وستعطيهم دفعاً لتشكيل لوائح مواجهة حقيقية ضدّه مستقبلاً، علماً أن رموز الطبقة السياسية في لبنان والأحزاب المشاركة في السلطة . ولا ندري ربما حزب الله . لا يريدون للحريري أن يخسر خسارة مدوّية، لأن من شأن مثل هذه الخسارة . بحسب بعض التنظيرات . تقوية التطرّف في الشارع السنّي، علماً أن هذه المخاوف يغذّيها الحريري وتيّاره، ولا نظنّ أنها تعبّر عن واقع حقيقي.

*** محافظة البقاع:**

يمكن القول إن الانتخابات البلدية في البقاع أتت نتائجها في الأعم الأغلب وفق المتوقّع، باستثناء ما يلي:

ـ خسارة موجعة لتيار المستقبل في جب جنين وبر الياس وسعدنايل وعرسال لصالح اللوائح المدعومة من العائلات وبعض الشخصيات المحليّة التي يمكن وصفها بالقريبة من قوى الثامن من آذار. وتكمن أهمية خسارة (المستقبل) في هذه البلدات في أنها بلدات أساسية كبيرة لطالما تغنّى (المستقبل) أنها تشكّل ثقلاً شعبياً له. إلاّ أن خسارة (المستقبل) في عرسال تأخذ طابعاً خاصاً وفريداً: سياسياً ووطنياً، حيث تنافست في البلدة ثلاث لوائح: الأولى مدعومة من تيار المستقبل برئاسة حسين الحجيري، والثانية قريبة من تيار المستقبل

ومدعومة من قوى التطرّف المعادية لحزب الله وسوريا برئاسة علي الحجيري «أبو عجينة» الداعم للنصرة والمعارضة السورية حتى بوجه الجيش والقوى الأمنية اللبنانية، والثالثة تمثّل نبض العائلات والشارع العرسالي، ووصِفت بأنها مع خيار الدولة والعيش الطبيعي مع المحيط الشيعي للبلدة، برئاسة باسل الحجيري؛ وقد استطاعت اللائحة الأخيرة اكتساح ١٨ مقعداً من مقاعد المجلس البلدي الواحد والعشرين، الأمر الذي شكّل مفاجأة للمتابعين وصدمة قاسية للمستقبل. وترجّح بعض المصادر ممارسة القوى والعناصر المتطرّفة في البلدة وجوارها إرهاباً على أعضاء البلدية الجدد، وربما اغتيال بعضهم، انتقاماً، وحقداً في آن، لأن هؤلاء يعتبرون أن أعضاء المجلس البلدي الجدد يغيّرون الأمر الواقع المفروض في البلدة وجوارها. ويمكن تسجيل نقطة إضافية لصالح أهالي بلدة عرسال ورفضهم للأمر الواقع الذي تعيشه البلدة، وتتمثّل في سقوط شقيق الشيخ مصطفى الحجيري «أبو طاقيّة» الذي يُعتبر رأس حربة القوى المتطرّفة في البلدة، في الانتخابات الاختيارية.

. من العلامات الفارقة في انتخابات البقاع نجاح كافة لوائح التحالف بين حركة أمل وحزب الله في ثمانين بلدة بقاعية نجاحاً كاملاً، بما في ذلك في مدينتي بعلبك والهرمل. إلاّ أن العلامة الفارقة في انتخابات البقاع، وتحديداً في قضاء بعلبك الهرمل، فوز اللائحة المدعومة من حزب الله في بلدة بريتال بكامل أعضائها، وهي البلدة التي كان الحزب يتحاشى منذ العام ١٩٩٨ خوض الانتخابات البلدية فيها حرصاً منه على أمن البلدة وسلامة العلاقة بين أهلها وعائلاتها، كونها بلدة الأمين العام السابق والمنشقّ عن الحزب الشيخ صبحي الطفيلي.

ـ أما الانتخابات في مدينة زحلة، فقد جاءت النتائج وفق المتوقع فوز لائحة أسعد زغيب الذي يترأس بلدية زحلة منذ العام ١٩٩٨، والمدعومة من الأحزاب المسيحية حالياً. إلاّ أن توزيع الأصوات على اللوائح الثلاث كان ذو معنىً انتخابي لافت وحسّاس، حيث أن لائحة زغيب نجحت بحوالى ١٠٥٠٠ صوت، في حين حصلت لائحة سكاف على حوالى ٩٠٠٠ صوت، ولائحة فتّوش على حوالى ٧٠٠٠ صوت، الأمر الذي جعل آل سكاف أولاً وفتّوش ثانياً أقوى بكثير من أيّ حزب من الأحزاب المسيحية الثلاث الداعمة للائحة زغيب. لا بل إن هناك من يقول، وفقاً لإحصاءات ودراسات ميدانية، إن لائحة سكاف كانت أقوى من الأحزاب الثلاثة مجتمعة، لأن أسعد زغيب يملك قوّة انتخابية ذاتية تبلغ حوالى ٢٠٠٠ صوت.

إن هذه الأرقام لها دلالات شديدة الأهمية في الانتخابات النيابية القادمة، حيث أن تحالف فتّوش . سكاف . حزب الله في هذه الانتخابات . في حال حدوثه . يمكن أن يؤدّي إلى اكتساح لائحة الأحزاب المسيحية مجتمعة، حتى ولو تحالفت هذه الأحزاب مع سعد الحريري... وحتى يكون الطرح علمياً، فإن قوّة الحريري الانتخابية في الانتخابات البلدية في زحلة هي في الوسط السنّي فقط، البالغ ٤٠٠٠ صوت تقريباً، مقابل ٦٠٠٠ صوت شيعي تقريباً. أما في الانتخابات النيابية فإن الانتخابات تجري على أساس القضاء . وفقاً

لقانون ١٩٦٠ المطبّق في الانتخابات النيابية، الأخيرة . وبالتالي فإن أصوات السنّة ترتفع إلى ٣٠ ألف صوت، والشيعة إلى ١٦,٠٠٠ صوت وتزيد نسبة المسيحيين بحوالى ٣٥٠٠ صوت.

***أصداء هذه النتائج:**

. احتفل المنتصرون في كلّ المناطق على الطريقة اللبنانية بالمفرقعات والزمامير وإطلاق الرصاص في العديد من البلدات والمدن.

. سقط مدني، وهو فتىً يبلغ من العمر ١٤ سنة، برصاصة طائشة على بلدة المرج في البقاع الغربي بعد وقت قصير من إعلان النتائج.

. حصلت إشكالات تنظيمية داخل التيار الوطني الحر على خلفية عدم التزام المناصرين في بيروت باللائحة المدعومة من التيار، وهي لائحة «البيارتة». وأدّت هذه الإشكالات إلى إحالة أحد أبرز قياديي التيار في بيروت عموماً والأشرفية خصوصاً، زياد عبس، إلى هيئة التحكيم أو المحكمة التنظيمية في التيار.

. أدّت نتائج الانتخابات في بيروت إلى مزيد من انعدام الثقة بين تيار المستقبل والأحزاب المسيحية الثلاث، خاصة التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، على خلفية التشطيب الذي حصل للأعضاء في لائحة «البيارتة» في المناطق والأقلام المسيحية.

ـ بعد انتهاء الانتخابات في جولتها الأولى تكشّف المستور بين الحريري والتيارات المسيحية، حيث تحدّث الحريري عن مكنوناته الداخلية تجاه القوات والتيار الوطني الحر، مُستغلاً التشطيب الذي حصل في بيروت، فوصف بعض الحلفاء في اللائحة بأنهم تصرّفوا بشكل غير مسؤول كاد أن يطيح بالمناصفة في بيروت، واصفاً تصرّفهم هذا بأنه خيانة وبأنه غير شريف! وقد وصل الأمر إلى حدود انتقاد فؤاد السنيورة للقوّات اللبنانية دون أن يُسمّيهم، في تصريح له بُعيد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية (٣٩) في ٢٠١٦/٥/١٠. هذه التصريحات لقيادات المستقبل استلزمت رداً قاسياً من القوات اللبنانية، حيث تساءل النائب في كتلة القوات اللبنانية أنطوان زهرا في مقابلة له مع قناة «أم.تي.في» في ٢٠١٦/٥/١١: «هل نحن أتباع لسيّد اسمه المستقبل لنخونه في الانتخابات البلدية؟» متحدّثاً عن تقصير تيار المستقبل في رفع نسبة التصويت للاّئحة، قائلاً «كلّ الناس قصّرت، ويجب معالجة هذا التقصير بالحوار، لا برمي المسؤولية والاتهامات على الآخر». وخاطب سعد الحريري قائلاً: «لماذا لا نقول بأن تيار المستقبل خاننا في زحلة؟».

ـ كان لافتاً امتداح سعد الحريري لالتزام الطاشناق بالتصويت للائحة «البيارتة». وبعيداً عن التزام حزب الطاشناق تاريخياً بتحالفاته الانتخابية، فإن لهذا الامتداح صدىً إيجابي في الأوساط الأرمنية قد يمهّد لفتح صفحة جديدة في الاستحقاقات الانتخابية القادمة بين الطاشناق والمستقبل، خاصة في بيروت.

. أثبتت الدراسات الإحصائية أن تحالف لائحة (بيروت مدينتي) وشربل نحاس وأيّ حزب من الأحزاب (حزب الله، الأحباش... إلخ) لو حصل، كان كفيلاً بأن يقلب الموازين في انتخابات العاصمة ويسقط غالبية أعضاء لائحة «البيارتة».

. من جملة التداعيات أيضاً حصول شرخ بين التيار الوطني الحرّ وحزب الله . وإن موضعياً . في زحلة وشتورا، حيث أبدى العونيون في زحلة وشتورا وبعض قيادتهم مركزياً استياءهم من عدم تصويت الحزب للائحة الأحزاب كاملة في زحلة، وتصويت الحزب كلّياً لصالح اللائحة المنافسة للتيار الوطني الحر في شتورا، بعد مزاعم بدعم الحزب للائحة التيار في شتورا. هذا الأمر دفع الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله في كلمته لمناسبة يوم جريح حزب الله، في ٢٠١٦/٥/١٢، إلى التوضيح والرد بشأن قرار تصويت الحزب في زحلة تحديداً، فأكد: إننا التزمنا التصويت لحلفائنا فقط دون التصويت لمن يتحالف حلفاؤنا معهم. وتابع: نحن أهل الوفاء، وإذا عُدّ الأوفياء في هذا العالم فنحن منهم. وقد كنّا وما زلنا أوفياء لمن تحالفنا معهم جميعاً. لذلك قمنا بتقسيم أصواتنا بين حلفائنا الثلاثة في زحلة؛ كلّ أعضاء التيار الوطني الحر في لائحة الأحزاب، وأعطينا الحصّة المتبقية مناصفة بين حليفينا الآخرين فتّوش وسكاف.

. فضيحة شراء الأصوات من قِبل الحريري في بيروت:

بالصوت والصورة رصدت كاميرا قناة (الجديد) العشرات من الأشخاص أمام مركز تيار المستقبل في الطريق الجديدة، يقدّمون هوياتهم. مقابل ١٠٠ دولار للصوت الواحد. وقد صرّح العديد من الذين تقاضوا بدل أصواتهم بأن ما قبضوه كان ثمناً لأصواتهم في الانتخابات البلدية الأخيرة لصالح لائحة البيارتة، حيث ظهرت في الصور وجوه الدافع والمدفوع له، وبطاقات هوياتهم، والأموال المدفوعة، وشخص يحمل السلاح علناً لحراسة الأموال المكدّسة. وقد بُثّت هذه الصور الموثّقة في تقرير مفصّل في مستهلّ نشرة الأخبار المسائية في ٢٠١٦/٥/١٢، الأمر الذي يشكّل فضيحة أخلاقية وسياسية وقانونية للحريري وتياره ولائحته، تُضاف إلى فضائح الحريري المختلفة المُشار إليها في سياق هذه القراءة السياسية.

وحريٌّ القول إن الاستفادة من هذه الصور، وغيرها من التجاوزات، فيما لو تمّ توظيفها بالطرق القانونية الصحيحة، كفيلة بالإطاحة بلائحة البيارتة والطعن في شرعية وصولها ونجاحها، وبالتالي إعادة الانتخابات.

<u>٧ . الحريري . ميقاتي يلتقيان ويتحالفان:</u>

أخيراً حصل اللقاء المرتقب بين سعد الحريري ونجيب ميقاتي بعد انتظارٍ استمرّ منذ عودة الحريري إلى بيروت في ١٤ شباط ٢٠١٦. كابر الرجلان، وتشبّث كلٌ منهما برأيه، لثلاثة أشهر متتالية؛ الحريري كان يقول: لن

أدعو ميقاتي للقاء، وعليه أن يأتني إلى بيت الوسط صاغراً! وقد استخدم الحريري كلّ أسلحة الضغط على ميقاتي ليضعف ويرضخ، إلاّ أن ميقاتي هو الآخر وضع شروطاً ووقف عندها بقوة قائلاً: لن ألتقي بالحريري في بيت الوسط، ولن أقبل أن يكون اللقاء تثبيتاً لزعامة الحريري السياسية على الطائفة السنّية. فاللقاء بيني وبينه يجب أن يكون ندّياً، ومن أجل الاتفاق على الانتخابات البلدية في طرابلس.

وقبل انتخابات الشمال بأيام رضخ الحريري وكسب ميقاتي معركة عضّ الأصابع، وحصل اللقاء بمبادرة من رئيس الحكومة تمّام سلام في مكان حيادي، يوم الخميس الواقع في ٢٠١٦/٥/١٢. فالحريري الخائف من انتخابات الشمال عموماً ومدينة طرابلس خصوصاً، أصابه الوجل والخوف من تهديدات ميقاتي عبر الوسطاء، بتشكيل لائحة في طرابلس بوجه الحريري ما لم يبادر الحريري إلى السعي لتسوية تريح فيها الجميع، فسارع إلى توسيط سلام لإنجاز اللقاء.

الحقيقة أن هذا اللقاء ـ بغضّ النظر عن نتائجه ـ يعكس حاجة الفريقين لبعضهما البعض رغم عدم قناعتهما وعدم صفاء النوايا بينهما، وقد نقلت صحيفة (الأخبار) في عددها الصادر في ٢٠١٦/٥/١٢، أن السفير السعودي في بيروت علي عواض العسيري دخل إلى جانب رئيس الحكومة تمّام سلام على خطّ الوساطة لتأمين اللقاء والتحالف بين الفريقين في طرابلس، الأمر الذي يعكس رعاية السفير السعودي، إن لم نقل السعودية، لتسوية الخلافات في الساحة السنّية، واستمرار تبنّي السعودية للولد العاقّ سعد الحريري، رغم صفات الضعف والهوان وعدم الصدقيّة التي يوصف بها الحريري في السعودية.

وجديرٌ بالذكر أن حاجة الحريري للتحالف مع ميقاتي وتجنّب المعارك القاسية في الشمال عموماً وطرابلس خصوصاً، هي حاجة ملحّة، وقد تكون أكبر من حاجة ميقاتي للتحالف مع الحريري، نظراً لعجز الحريري المالي، وضعف وضعه التنظيمي في الشمال، وعدم قدرته على دفع تكاليف معركة قاسية في طرابلس تحديداً، خاصة وأن تخوّف الحريري من تحالف ميقاتي مع أشرف ريفي والتيارات السلفية والمتضرّرين من تيار المستقبل، في مواجهة لائحته الطرابلسية، الأمر الذي سيعرّض الحريري لانتكاسة انتخابية تؤثّر على زعامته السنّية ومستقبله السياسي، وحجمه في الانتخابات النيابية المقبلة عند حدوثها.

اللقاء لم يجرِ إذاً إلاّ من أجل التوافق وبالتالي فإن الحريري وميقاتي حتماً اتفقا على أن يخرجا منتصرين معاً في الانتخابات القادمة في الشمال أواخر الشهر الحالي، حيث يصعب على أيّ لائحة مواجهة لائحة تضمّ تيار المستقبل وميقاتي، ومعهما فيصل كرامي ومحمد الصفدي والجماعة الإسلامية في طرابلس.

٨ ـ السيد نصرالله: لا حلول قريبة في المنطقة ولا جديد في رئاسة الجمهورية

أطلّ الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله بكلمة متلفزة، يوم الجمعة في ٢٠١٦/٥/٦، مُخاطباً الرأي العام اللبناني وجمهور المقاومة في احتفالٍ لهيئة دعم المقاومة الإسلامية تكريماً لمندوبيها العاملين في مختلف المناطق اللبنانية، وذلك قبل يومين فقط من انطلاق المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية في محافظتي بيروت والبقاع. وقد استغلّ سماحته المناسبة لإطلاق مواقف سياسية بنكهة أخلاقية ودينية واجتماعية رفيعة نادراً ما يمكن سماعها من زعيم سياسي لبناني غير سماحة السيد.

١ ـ **إقليمياً:** رسم سماحة السيد سقفاً واقعياً لمستقبل المنطقة، قائلاً: المحور الآخر في حالة هزيمة لأنه لم يستطع إنجاز وتحقيق أهدافه، داعياً إلى عدم التفاؤل بالمفاوضات الجارية لأن السعوديين في اليمن والأميركيين والسعوديين في سوريا يطرحون الاستسلام وكأنهم انتصروا، ونحن نقول لهم: «إن الذين قاتلوا في سوريا ٥ سنوات وسنة في اليمن ليسوا مستعدّين للاستسلام»، واصفاً المفاوضات الجارية بأنها تقطيع للوقت، لأن المحور الآخر يريد «إما الاستسلام، وإما الكيد وسفك الدماء، ويجب الانتباه الدائم وعدم الغفلة». لذلك أقول لكم: «لا ينخدعنّ أحد بوجود حلول جذرية في المنطقة، ولا يغفلنّ أحد عن المواجهة، فهناك أشهر صعبة مقبلة في المنطقة».

هذا الكلام الواضح يبيّن رؤية حزب الله وحلفائه الإقليميين لأوضاع المنطقة المقبلة، حيث الميدان هو الذي يحسم، والقوي هو الذي يفرض الشروط. والقادم من الأيام هو مزيد من الكيد السعودي وسفك الدماء، لأن المحور المقاوم يرفض الاستسلام.

٢ ـ **في الملف الرئاسي،** أكد السيد نصرالله أن لا جديد في هذا الملف، وأن كلّ ما يُقال وما نسمعه هو تكرار لنفس المواقف السابقة، داعياً من يريد انتخابات رئاسية في لبنان أن يتفاوض مع الشخص المعني (ألا وهو الجنرال ميشال عون)، معتبراً أن السعودية وفريقها في لبنان مسؤولين عن عدم انتخاب رئيس لأنهما لا يريدان الحديث مع الرجل المعني، لا بل يريدان استبعاده قائلاً لهما: «عليكم الاتصال مع المعنيين الحقيقيين في الاستحقاق الرئاسي للتوصل إلى نتيجة».

سماحة السيد أكد بصورة غير مباشرة أن الانتخابات الرئاسية مؤجّلة إلى أجلٍ غير مُسمّى، لأن السعودية تنتظر نتائج الميدان السوري لتفرض رئيساً وفقاً لشروطها. وهذا الأمر لا يمكن أن يقبل به حزب الله بأيّ شكل من الأشكال؛ فخيار حزب الله معروف ألا وهو: الجنرال ممرّ إلزامي لرئاسة الجمهورية، ونقطة على أول السطر.

٣ ـ **في ملف الانتخابات البلدية،** وضع سماحته منظومة قِيم أخلاقية وسياسية ودينية لحفظ أنفس وكرامات ومصالح الناس، سواء أكانوا مرشّحين أو مقترعين، داعياً إلى التنافس الودّي والمسؤول لمصلحة الناس، داعياً إلى التخفيف من الاحتقان بين العائلات والمرشّحين على خلفية الانتخابات البلدية، قائلاً: حمّلونا المسؤولية،

فجسم الأحزاب قادرٌ على تحمّل المسؤوليات الناتجة عن هذه الانتخابات. أما الخلافات والأحقاد بين العائلات والأفراد في القرى فقد لا تندمل، داعياً المناصرين إلى دعم لوائح التحالف القائمة بين حركة أمل وحزب الله في مختلف المناطق اللبنانية.

٩ . السيد في إطلالته الثانية هذا نحن:

في إطلالته الثانية في أقلّ من أسبوع، تحدث السيد حسن نصرالله في يوم الجريح، بتاريخ ٢٠١٦/٥/١٢، متناولاً العديد من الأحداث والملفات، أهمها:

. (داعش)، بالتصريحات الأميركية المعلنة من جنرال أميركي على شبكة CNC ومن وزيرة الخارجية الأميركية السابقة والمرشّحة الرئاسية الحالية، هي صنيعة أميركية، كما القاعدة تماماً، والهدف منها محاربة وإنهاء مشروع المقاومة في المنطقة، مقدّماً الأدلّة والشواهد بالتواريخ والتصريحات على صحّة ما ذهب إليه. وأكد السيد نصرالله أن حكّام أميركا والسعودية يريدون لداعش أن تنفّذ ما عجزوا عنه في حرب ٢٠٠٦ ضدّ المقاومة، ويريدون لها أن تكون على حدود إيران وداخل إيران إن استطاعوا، داعياً المسلمين للتنبه لما يجري في المنطقة، لأنه حرب أميركية . إسرائيلية . تكفيرية . سعودية، وليست حرباً شيعية . سنّية كما يصوّرون لنا، معتبراً أن هذا المشروع يشهد هزيمة في كلّ المنطقة: في سوريا وفي العراق وفي اليمن وفي لبنان وفي إيران، بفضل قوى الممانعة والمقاومة.

. عن الانتخابات البلدية، قال سماحته: نحن لم نتحالف مع خصم سياسي على كلّ الأراضي اللبنانية. بل إن تحالفاتنا كانت مع حلفاء أو مع من لم يسيئوا لنا. فنحن صادقون مع جمهورنا ولا نستطيع أن نقول لهم: إنتخبوا الخصوم الذين لم يتركوا مناسبة إلا وكالوا فيها الإهانات والشتائم والاتهامات اليومية، ونالوا فيها من رموزنا ومقدساتنا وخوّنونا. وتابع: نحن مُلتزمون مع حلفائنا وليس مع حلفائهم. فنحن أهل الوفاء ولا نغدر بمن تحالفنا معه، وإذا عُدّ أهل الوفاء في هذا العالم كنّا بالتأكيد منهم.

واستكمل سماحة السيد وضع الأسس الحاكمة لحزب الأخلاق السياسية، قائلاً: نحن لم نتحالف مع المستقبل في بيروت انطلاقاً من القاعدة السابقة، وكذلك في زحلة، تحالفنا مع حلفائنا الثلاثة، ولسنا مُلزمين بالتصويت أو التحالف مع حلفاء حلفائنا الذين أساؤوا لنا ولشهدائنا ومقدّساتنا، وتابع: لم نشكّل لائحة في بيروت لعدّة أسباب منها لأننا لا نريد أن نكون في مواجهة مع حلفائنا في اللائحة التي شكّلها المستقبل، ومنها أننا لا يمكن أن نجمع بقيّة اللوائح في لائحة واحدة لتكون قادرة على المنافسة والفوز؛ إضافة إلى أننا لا نريد أن نعطي الطرف الآخر ورقة للحقن المذهبي، فيبدأ التحريض والقول للناس: يا أهل بيروت، يا أهل السنّة

والجماعة هلمّوا، الشيعة يريدون السيطرة على بيروت. ونحن لا نريد مكاسب انتخابية بهكذا أثمان، لأن الطرف الآخر جاهز لهذا الأمر.

وختم السيد نصرالله مؤكداً الوفاء للحلفاء والتحالفات التي يدخل فيها حزب الله على امتداد وجوده، شاكراً ثقة الناس ووفاءهم للمقاومة ونهجها في التصويت للوائح الوفاء والتنمية في البقاع، ومشدّداً على الالتزام باللوائح والتحالفات في الانتخابات القادمة بقوله: شكّلنا في الضاحية لوائح تحالف حزب الله وحركة أمل والتيار الوطني الحر مع الأحزاب والقوى الصديقة الأخرى والعائلات، تحت اسم لوائح الوفاء والتنمية والإصلاح، شاكراً سلفاً الأهل الأوفياء لدعمهم والتزامهم بهذه اللوائح.

١٠ . الإرهاب في جرود عرسال... المأزق مستمر:

حافظت المقاومة والجيش اللبناني على وتيرة مستمرّة لاستهداف المجموعات الإرهابية المسلّحة في جرود عرسال، في ضربات مُنتقاة تهدف إلى إرباك واستنزاف المسلّحين الإرهابيين من جهة، والتذكير الدائم بالخطر الأمني والعسكري والسيادي لوجود هؤلاء في قسم من الأراضي اللبنانية من جهة ثانية. وهو تذكير مزدوج للشعب اللبناني وقواه السياسية من جهة، وللمجتمع الدولي الداعم للبنان من جهة ثانية.

ـ في عملية مباغتة وجريئة، وبناءً على معلومات أمنية، استهدف الجيش اللبناني أمير تنظيم (داعش) في عرسال المدعو أبو الفوز، بتاريخ ٢٠١٦/٤/٢٨، ما أدّى إلى مقتله وأحد مرافقيه على الفور، فيما اعتقِل مرافقه الثاني، الأمر الذي أدّى إلى إشادة محلّية ودولية بدور الجيش اللبناني في مكافحة الإرهاب. وبالتأكيد، فإن لمثل هذه العمليات أثر في تفعيل الدعم العسكري للجيش اللبناني، لكنه في الوقت نفسه يؤدّي إلى احتدام المواجهة بين الجيش والإرهاب الذي هدّد وتوعّد بالردّ..

الجيش اللبناني أعلن لاحقاً أن المرافق المعتقل هو «أبو الهمم»، أحد المسؤولين الأمنيين لداعش في المنطقة.

ـ في ٢٠١٦/٤/٣٠، أعلن الجيش اللبناني استهداف مواقع وتجمعات للمسلّحين في الجرود، وبثّ شريطاً مصوّراً من الجوّ لقصف طائرة للجيش لأحد مواقع (داعش)، فيما أعلن حزب الله عن استهداف مجاهديه لموقع لجبهة النصرة الإرهابية في جرود عرسال بصاروخ موجّه، في ٢٠١٦/٥/١.

ـ في بيان للمقاومة بتاريخ ٢٠١٦/٥/٩، استهدفت المقاومة والجيش السوري تجمّعات لداعش في جرود قارة السورية المحاذية للحدود اللبنانية، ممّا أسفر عن مقتل العديد من الإرهابيين.